مقدمـــة

إن سبب اختياري **لموضوع تطور الحيازة الزراعية فى مديرية القليوبيـة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية و السياسية ١٨٩٩- ١٩٥٢م** . يرجـــع لعـــدة عوامل أهمها: أن الدراسات التاريخية فى تاريخ مصر الحديث قد انصبت فى الكثير منـها على التاريخ السياسى، ولم يحظ التاريخ الاجتماعي والاقتصـــادى إلا بعـــدد قليـــل مـــن الدراسات، ولهذا تطلب التخصص مزيدا من الدراسات التاريخية التى تعالج مختلف زوايا التاريخ الاجتماعي والاقتصادى الخاص بالمديريات. ولـــهذا كـــان اختيـــاري لمديريـــة القليوبية ـ كدراسة تاريخية -، ثم اختيار مركز طوخ - كدراسة تطبيقية - فضـــلا عـــن أسباب أخرى أهمها:

أولا : وجود الباحثة فى الجامعة الإقليمية الموجودة فى مديرية القليوبية، مما يدعـــم دور الجامعة الإقليمية فى كشف مميزات البيئة الموجودة فيها وخدمة مجتمعها.

ثانيا : أن الباحثة واحدة من أبناء القليوبية وعائلتها على صلـــة بكبريـــات عـــائلات القليوبية مما مثل مصدرا قويا من مصادر البحـــث؛ مـــن خـــلال التســـجيلات الشخصية التى تعد من أهم مصادر الدراسة الاجتماعية .

ثالثا : تمتع أرض المديرية بأكثر مصادر الرى عن غيرها، بســـبب توافـــر الميـــاه ووجود القناطر الخيرية بها، ولهذا أثره على بيئتها الزراعية.

رابعا : أن مركز طوخ - موضع الدراسة التطبيقية - من أكـــبر مراكـــز القليوبيـــة مساحة وعدد السكان .

خامسا : أن القليوبية كانت منذ زمن بعيد نواة الصناعة المصرية ففيها بدأت صناعـــات الزجاج والنسيج والغزل والحديد و الصلب والصناعات الغذائيـــة وغيرهـــا . فضلا عن الصناعات الصغيرة بها والتى يقوم معظمها على المنتج الزراعـــى . مما يعكس كثرة عدد المصانع وكثرة عدد العمال بها وكل هذا يعكس الأهميـــة الاقتصادية المزدوجة للقليوبية .

سادسا : أن لأبناء القليوبية دورا سياسيا بدأ منذ بداية النقابات والتعاونيات والبرلمانـات وكان على البحث أن يبرز هذا النشاط السياسى القديم.

سابعا : لقد كان اختيارى لبداية الرسالة من عام ١٨٩٩م يرجع إلى تعـدد القـرارات الخاصة بالملكيات الزراعية حتى انتهت بالملكية الفردية .

ثامنا : يرجع سبب انتهاء الرسالة عند عام ١٩٥٢م نظرا إلى أن التحديد الجغرافـي والمساحى لمديرية القليوبية اتضحت معالمه واسـتقرت مـن حيـث مسـاحة زمامات كل القرى التابعة لمراكز المديرية وعدد المراكز التابعة للمديرية .ثـم قانون الإصلاح الزراعى وما ترتب عليها من نتائج سـنتـناولها فى الدراسة.

أما عن الدراسات التى تناولت الملكية الزراعية فهى ثلاث دراسات؛ منها دراسـة الأستاذ الدكتور/ *على بركات* بعنوان **تطور الملكيـة الزراعيـة فـى مصـر ١٨١٣ - ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية**، وقد عالجت الدراسة من خلال خمس نقاط :

أولا: أوضاع الحيازة فى مصر. **وثانيا:** ظهور الملكيات الكبيرة والعوامـل التى أدت إلى ذلك. **وثالثا:** توضيح التركيب الاجتماعى لطبقـة المـلاك الزراعييـن. **ورابعا:** تطور الملكية فى القرية المصرية. وأخيرا عرض للحركة السياسية فى مصـر. لكنه لم يتعرض للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ذلك. بالإضافة إلى أنه لـم يستخدم منهج الإحصاء لإبراز حجم الملكية وتنوعها.

أما عن الدراسة الثانية فهى للأستاذ الدكتور *رؤوف عباس حامد* بعنـوان **النظـام الاجتماعي فى مصر فى ظل الملكيـات الزراعيـة الكبـيرة (١٨٣٧ - ١٩١٤).** والدراسة اقتصرت على فترة زمنية قصيرة بعكس الدراسة المقدمة من الباحثـة والتـى تتضمن الشكل العام الذى أصبحت عليه الملكية الزراعية فى عام *١٩٥٢م* على يد الثـورة المصرية.

أما عن الدراسة الثالثة للأستاذ الدكتور *عاصم الدسوقى* وعنوانـها **كبـار مـلاك الأراضـى الزراعيـة ودورهـم فـى المجتمـع المصـرى (١٩١٤- ١٩٥٢).** فـإن الدراسة اعتنت بفئة واحدة فى المجتمع وهى فئة كبار الملاك بعكس الدراسة المقدمة عـن

القليوبية والتى تتضمن جميع شرائح الملاك من كبار ومتوسطى وصغار الملاك فضلاً عن تركيز الدراسة على أهمية القليوبية كجزء من القطر المصرى.

الدراسة المقدمة تنقسم إلى مقدمة وتمهيد تاريخي وأربعة فصول وخاتمة، بالإضافة إلى قائمة بالوثائق و المراجع والملاحق. **يتناول الفصل الأول:** تطور الملكيات الفردية فى القليوبية ١٨٩٩ – ١٩٥٢م، من خلال أربع نقاط رئيسية: التطور الإداري لمديرية القليوبية، آثار قانون المقابلة على القليوبية، توحيد الضرائب الزراعية ١٨٩٩م ، ثم نشأة الحيازة الزراعية فى القليوبية.

ويتناول الفصل الثانى : أثر الملكيات الزراعية على البناء الاجتماعي لسكان القليوبية ١٨٩٩ – ١٩٥٢م .ويختص بنقطتين أساسيتين:

أولاً : طبقة كبار الملاك ودورها فى البناء الاجتماعي، و تقدم الدراسة من خلال أربع نقاط فرعية: طبقة كبار الملاك فى مديرية القليوبية، طبقة متوسطى ملاك القليوبية، استغلال العمد لنفوذهم، طبقة صغار الملاك فى القليوبية.

ثانيا : موضع الفلاح فى خريطة القوى الاجتماعية. وتناول البحث الفلاح وموقف الأحزاب السياسية منه.

ثم يوضح الفصل الثالث: دور أصحاب الملكيات الزراعية فى البناء الاقتصادى فى القليوبية. ويقع فى ثلاث نقاط : دور كبار الملاك فى البناء الاقتصادى، التصنيع الزراعى ودوره فى التنمية الاقتصادية، دور متوسطي وصغار الملاك الاقتصادى.

أما الفصل الرابع : يوضح دور الملاك الزراعيين فى الحياة النيابية ، فقد تناول ثلاث نقاط: دور كبار الملاك فى الأحزاب السياسية ، دور الملاك الزراعيين فى الحياة النيابية ، موقف الفلاحين من الحركة الوطنية .

قد تم جمع مصادر الدراسة من أماكن متعددة أهمها : دار المحفوظات خاصة سجلات إجمالية عن الأبعاديات و الأراضى العشورية ودفاتر مكلفات الأطيان وسجلات

قيد عمد ومشايخ القرى وملفات الخدمة، ثم هيئة المساحة بجميع مراكز المديريـــة وبـــها سجلات تحديد قوائم مساحة وزمامات القرى وسجلات أخرى متنوعة .

ثم دار الوثائق القومية وقد استعنت بمحافظ الأبحاث ومحافظ مجلـــس الـــوزراء ومحافظ تفتيش عموم الأقاليم وبها ملخصات ووثائق تركيـــة ووثـــائق الإدارة المحليـــة، وديوان معية سنيه عربى وتركى.

ثم مكتبة مجلس الشعب وبها مضابط الحياة النيابية بالمديرية، وأيضـــا المحـــاكم الشرعية حيث توافرت فى أرشيفها دفاتر تخص قضايا متنوعة بـــالأراضي الزراعيـــة، بالإضافة إلى الجمعية الجغرافية و التاريخية ومكتبة هيئة الموارد المائية ، ومكتبـــة وزارة الأشغال ومكتبة الأشغال والرى بالقناطر الخيرية و الإدارات الزراعية – بجميع مراكـــز المديرية – وقسم الإحصاء و الملكية الزراعية وقســـم الإصـــلاح الزراعـــى – دفـــاتر الاستيلاء – إلى جانب مأمورية الضرائب العقارية بجميع مراكز المديرية .

كذا مركز النظم والمعلومات بمحافظة القليوبية وهيئـــة الآثـــار بالمديـــــــرية ومركز الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، والجامعة الأمريكيـــة " قســـم الميكروفيلـــم" والوثائق **"F.O"** وقد وجدت فى هذه المجموعة الوثائقية المهمة تركيزاً كبـــيراً علـــى الجوانب السياسية دون الجوانب الزراعية، وكذلك هيئة الأبنية التعليمية بالمديرية والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

أخيـــراً. كان البحث الميداني لكثير من المصانع التـــى أشـــرت إليـــها داخـــل الرسالة، وكذا زيارة لبعض الجمعيات الزراعية و التعاونيـــة و الأســـواق. إلـــى جـــانب اللقاءات و التسجيلات الشخصية؛ ممـــا أفـــاد البحـــث وغطـــى الجوانـــب الاجتماعيـــة والاقتصادية المطلوبة.

وبعـــد: فإنه لمن الفخر البالغ أن أتوجه بعظيم امتناني وتقديري لأســـتاذتي الجليلة الأستاذة الدكتورة/ **آمال كامل بيومى السبكى** التى شـــرفتني بموافقـــة سيادتها على الإشراف على رسالتي للماجستير فكانت لي نعـــم الأســـتاذة ، ولا يســـعني التعبير عن مدى ما أفدته من نصح وتوجيه من سيادتها، من خلال لقاءاتي المتعددة التـــى حظيت بها وتلك التوجيهات التى كان لها الفضل في اســـتيضاح جوانـــب الموضوعـــات المختلفة، ولم تضن على بوقت أو جهد بالإضافة إلى العديد من المراجع العلمية الحديثـــة، التى لولا سيادتها ما كنت أستطيع الحصول عليها ، فكانت سيادتها نعـــم الأســـتاذة التـــى طوقت عنقي بفضلها وكرمها.

كما أشكـــر كل مـــن مـــد لي يد العـــون و المســـاعدة مـــن الأســـاتذة والزملاء والمسئوليـــن بالـــوزارات والمصـــالح المختلفة ، وأخـــص بالشـــكر زوجـــي المهندس / **ماهر عبد الله عصر** على تعاونه معي في الإعداد للمقابلات والتسجيلات مع أعيان المديرية والمعاصرين للأحداث. والذي ساندني ومنحنى وقتاً كافيـــاً للدراســـة، جزاه الله خيراً.

"والله أســـأل أن يكـــون في هـــذه الدراســـة بعـــض النفـــع ولله العـــزة ولرســـوله وللمؤمنـــين ... ومـــا توفيقـــي إلا بـــالله عليـــه توكلـــت وإليـــه أنيـــب".